كواليس KAWALIS
اسبوعية تصدر مؤقتاً شهرية منوعة تصدر عن دار الريم
العدد ١٦٢/كانون الثاني ٢٠١٣ - السنة السابعة عشرة

موضوع الغلاف

وتستمرّ نجاحاته.. المهندس أسعد نكد.. شخصية العام ٢٠١٢ لـ «كواليس»: لأن كهرباء زحلة أثبتت نجاحها.. يُراد إسقاطها!؟.

زحلة - أحمد موسى
ahmedmousa22@hotmail.com

البقاعيون يستصرخون: أين الكهرباء؟؟؟

في العام ١٩٩٢ وبعد نهاية ١٨ سنة من الحرب الأهلية، أرست الحكومة اللبنانية خطة لإعادة تأهيل البلد وإعماره، وكانت عملية إعادة تأهيل قطاع الكهرباء العنصر الأبرز في هذه الخطة، فقد كلفت أكثر من ٣٣٪ من تكلفة إعادة الإعمار، كما زادت الإستثمارات القدرة على إنتاج الطاقة الكهربائية من ٦٠٠ ميغاوات في العام ١٩٩٢ إلى ١٤٠٠ ميغاوات في العام ١٩٩٨، إلا أنه مع نمو الطلب على الطاقة بنسبة تقارب ٤ إلى ٦٪ سنوياً، عملت الحكومات المتعاقبة والحكومة الحالية على الإهتمام بتأمين مصادر الطاقة، وكان آخرها الإتفاق الذي وقعته حكومة فؤاد السنيورة السابقة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والذي تقدم بموجبه المؤسسة إلى الحكومة، ممثلة بـ «المجلس الأعلى للخصخصة»، الذي سيعمل بالتعاون مع وزارتي «الطاقة والمياه» ووزارة «المال»، خدمات إستشارية مالية لمساعدة لبنان في بدء الإستعانة بمنتجي الطاقة المستقلين.

يمثّل إصلاح قطاع الطاقة الإجراء الأكثر أهمية على صعيد ترشيد الإنفاق العام وتقليصه، هكذا تبدأ الورقة الإصلاحية للحكومة التي أعدتها إلى مؤتمر باريس٣، الحديث عن موضوع إصلاح قطاع الطاقة في لبنان. فبإعتراف الجميع ثمة معاناة مزمنة مع الكهرباء في لبنان، بحيث لم تستطع الحكومات المتعاقبة منذ العام ١٩٩١ وإلى اليوم، حل أزمات هذا القطاع الذي يسبب نزفاً للخزينة بمعدل يبلغ ملياري دولار سنويا، هذا إذا استثنينا المبالغ الضخمة التي أنفقت على بناء المعامل وغيرها من الإنشاءات في الأعوام الماضية. فهل من حل يعيد الكهرباء ٢٤ ساعة يومياً طوال ٧ أيام في الأسبوع لجميع اللبنانيين بعد ١٨ عاماً على إنتهاء الحرب؟!.

ولعلّ رئيس مجلس النواب نبيه بري، لم يذهب بعيداً في طرحه الجريء (سابقاً)، من ضرورة خصخصة قطاع الكهرباء، للإنتهاء من أزمة الكهرباء التي باتت أرقاً يومياً يعايش اللبنانيين

«من الفجر إلى النجر»، وهو يعيد بذلك الإعتبار إلى القانون ٢٠٠٢/٤٦٢، ويؤكد الثوابت الإقتصادية للرئيس الشهيد رفيق الحريري، في ما يتعلق بهذا القطاع الحيوي، إلا أن الخلافات السياسية توغلت عمقاً في صلب الحلول المطلوبة لكثير من القضايا الإقتصادية، وبات لكل مشكلة أكثر من حل، بيد أن الحكم (الإتفاق السياسي) كان دائماً غائباً، وهو دفع بكثير من المشكلات إلى مرحلة «التكديس» بعضها فوق بعض، بإنتظار الاتفاق.

مشكلات وضع مدير عام كهرباء زحلة أسعد نكد حلاً لها، وفق ما كشفه في حديث لـ«كواليس»، وأنه يملك «المقترح القانوني والعملي لحل أزمة الكهرباء المستفحلة ضمن نطاق إمتياز الشركة، الذي يرتكز على حق كهرباء زحلة في إنتاج الكهرباء وتوزيعها ضمن نطاق إمتيازها، وفي هذا الإطار قدمت الشركة مشروعاً العام٢٠٠٨ لو أن الدولة وافقت عليه في حينه لكان البقاع الأوسط ينعم اليوم بتغذية ٢٤/٢٤ ساعة».

إنفاق وعجز.. ثم عجز

أنه من المهم التذكير أن عجز الكهرباء متواصل في ظل المواجهة القائمة بين ضعف الإنتاج وضخامة الطلب. في قراءة مبسّطة للورقة الاصلاحية للحكومة في موضوع الكهرباء ثمة اعتراف واضح مفاده أن الحكومة مدركة أنه لا توجد حلول سريعة لمعضلة «مؤسسة كهرباء لبنان»، رغم الحديث عن وصول البواخر «الباسيلية» - إن وصلت- لكنها وبالطبع لن تقلّص لا العجز ولا ساعات التقنين اللذين سيزدادا. فالورقة تصف وضع «مؤسسة كهرباء لبنان» بأنها تواجه مشكلات رئيسية على صعيد الإدارة ونوعية الأداء، نتجت منها خسائر تقنية وإدارية هامة (قدّرت بـ١٥٪ و٢٠٪ على التوالي) وخسارة حوالى ٦٪ في تحصيل الفواتير مما يشكل خسارة إجمالية بأكثر من ٤٠٪ من الطاقة المنتجة.

وفي ظل المستوى العالي لأسعار النفط وعدم توفر الموارد البديلة للطاقة وغياب الإجراءات الاصلاحية الجريئة التي كانت متوقعة في هذا العام، فإن عجز الكهرباء المموّل من الخزينة بلغ المليارات من الدولارات متجاوزاً الـ٢٠٪ من الواردات لخزينة الدولة و٣،٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشكل نزفاً حقيقياً في المالية العامة، ويُشكّل أكثر من ربع رصيد الدين العام. «إن الحد من الخسائر وتعزيز قدرة القطاع الكهربائي ستشجع على مشاركة القطاع الخاص، وسيتم ذلك عبر مجموعة من الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأمد».

إذاً، المسؤولون مطالبون اليوم، بأن يتخذوا خطوات جريئة، وأن يثقوا أنه في الإمكان الإعتماد على الشركات اللبنانية والطاقات اللبنانية لحل أزمة الكهرباء على مستوى الخزينة اللبنانية والمواطن اللبناني، وهما في النتيجة طرف واحد لأن المواطن هو من يتحمل عجز الخزينة.

إهمال رسمي

لا يزال الإهمال الرسمي يقف حاجزاً أمام الوصول إلى التزود بالكهرباء بمعدل ٢٤/٢٤ساعة يومياً في منطقة البقاع الأوسط. وكانت «شركة كهرباء زحلة» قد تقدمت منذ أربعة سنوات بمشروع يقضي بإنشاء معمل لإنتاج الطاقة يؤمن التيار الكهربائي بشكل كامل لأكثر من ١٠٠ ألف بقاعي يعانون من تقنينٍ قاسٍ يزيد من سوء الأوضاع الإقتصادية والصناعية والإجتماعية ويحول دون تطور القطاعات الإقتصادية والصناعية البقاعية التي تنتظر إقرار المشروع لتوسيع إستثماراتها المالية. وتحوي أدراج وزارة الطاقة منذ تاريخ ١١-٩-٢٠٠٨، التي يؤكد وزيرها آنذاك آلان طابوريان، وجود عجز يتجاوز ألف ميغاوات، على كتاب أرسله المدير العام لشركة كهرباء زحلة أسعد نكد بالمقترح القانوني والعملي لحل أزمة الكهرباء المستفحلة ضمن نطاق إمتياز الشركة. ويلفت نكد إلى أن الكتاب أرتكز على حق «كهرباء زحلة» بإنتاج الكهرباء وتوزيعها ضمن نطاق امتيازها، من دون الحاجة إلى أي تشريع، مؤكداً أن دفتر شروط إنشاء امتياز شركة كهرباء زحلة سنة١٩٢٣ ذو طابع تعاقدي وتشريعي ويمنحها صراحة حق إنتاج الطاقة وتوزيعها. كما أن قانون تنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٢/٤٦٢ ينص في مادته الحادية عشرة بشكل صريح وحرفي، على أن «تبقى سارية المفعول الإمتيازات الممنوحة قبل صدور هذا القانون وفقاً لأحكام قوانينها الخاصة». لكن «الغبار قد أخفى معالم الكتب ومئات المراجعات التي اصطدمت بإهمال وزارة الطاقة والمياه لأي من هذه الحلول، رغم أن مشروع الوزير طابوريان يتشابه إلى حد كبير مع مشروع كهرباء زحلة المقدم لحل أزمة التقنين في نطاق تغذيتها».

تجارب لبنانية

في الشكل ثمة وعي حقيقي لمشكلة الكهرباء، ولكن في المضمون وبحسب عدد كبير من المتابعين، فإن «عبقرية» القيّمين الذين تتالوا على وزارة الطاقة وحتى الحكومات المتعاقبة عموماً لم تتوصل إلى «ابتداع» حل لأزمة الكهرباء ينهي ما وُصِفَ بـ«النزف الحقيقي» في المالية العامة ويحقق أرباحاً للدولة من دون اللجوء إلى خصخصة القطاع بمعنى بيعه نهائياً.

واللافت في هذا الموضوع أن ثمة تجارب لبنانية خاصة، ولو متواضعة نسبياً، خاضت مجال الكهرباء بنجاح. ومن هذه التجارب تجربة إمتيازات الكهرباء الموجودة والمتمثلة في

أناشد «الرؤساء الثلاثة المساعدة في تنفيذ مشروع معمل إنتاج للكهرباء في زحلة ليكون نموذجاً يحتذى به في كافة المناطق اللبنانية

٤ شركات هي: شركات «كهرباء زحلة» و«عاليه» و«بحمدون» و«جبيل» والتي لا تشكل في مجملها أكثر من ٣،٦ من إجمالي إستهلاك الطاقة في لبنان.

يؤكد المدير العام لـ«شركة كهرباء زحلة» أسعد نكد، والتي تأسست في العام ١٩٢٣ وكانت تنتج الكهرباء وتنقلها وتوزعها ضمن نطاق جغرافي محدد يشمل ١٦ بلدية من ضمنها مدينة زحلة وهي بلدات: «علي النهري، حارة الفيكاني، رياق، النبي أيلا، أبلح، الفرزل، زحلة، برالياس، سعدنايل، تعلبايا، تعنايل، المرج، الروضة، حزرتا وقاع الريم»، وهي بلدات تُشكّل «خليطاً مذهبياً ودينياً من مختلف الطوائف اللبنانية، ما يعني أن مشروع إنتاج الطاقة لن يكون محصوراً بفئة دون سواها". وبسبب الازدهار الذي عرفه لبنان، وعند تأسيس «مؤسسة كهرباء لبنان»، كان التوجه لحصر إنتاج الطاقة الكهربائية بيد المؤسسة. فتمّ توقيع عقد بين المؤسسة و«شركة كهرباء زحلة» توقف بموجبه الأخيرة عمليات إنتاج الطاقة وتكتفي بالنقل والتوزيع ضمن نطاقها الجغرافي، على أن تتولى «مؤسسة كهرباء لبنان» إمدادها بالطاقة التي تحتاجها ٢٤/٢٤ساعة يومياً وعلى مدار الأسبوع.

يؤكد نكد: «أن مشكلة الكهرباء في لبنان عموماً والبقاع خصوصاً» هي على «فوهة بركان» أو بالأحرى «قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، وما الاعتصامات والاحتجاجات المتنقلة وإشعال الإطارات وإقفال الطرقات إلا خير دليل على ذلك».

ورأى نكد: «أن السماح لعدد من الشركات الخاصة بالإنتاج في عدد من المناطق، يبدو فكرة رائدة ولكنه يحتاج إلى تشريع خاص غير متوافر اليوم، فإن وضع «كهرباء زحلة» يختلف لأن القانون يسمح لها بالإنتاج. وبالتالي فإن تسهيل المشروع الذي تقدمت به الشركة المشهود لها بجودة عملها والحاصلة على شهادة (ISO)، يُشكّل مشروعاً نموذجياً يعتمد عليه في مرحلة قريبة لإعطاء تراخيص بالإنتاج لشركات لبنانية خاصة أخرى لتوليد الطاقة في عدد من المناطق. وهذا الحل قد يشكل المدخل الفعلي إلى الحل النهائي لأزمة الكهرباء المتمادية في بلد يفترض أن يكون قبلة الأنظار ومقصد السياح في منطقة الشرق الأوسط.

يُشدّد نكد على «أن ما قاله منذ ٤ سنوات قد وصلنا إليه اليوم «ظلم وظلام»، وليس هناك قرار سياسي لحل أزمة الكهرباء في لبنان، وإن كهرباء زحلة ليست المسؤولة عن التقنين القاسي الذي تفرضه قسراً وهو خارج عن إرادتها والذي تتفاوت نسبته ما بين ١٨و٢٠ساعة يومياً، إنما هي مسؤولية مؤسسة «كهرباء لبنان».

أرقام إيجابية

في المقابل، وبموجب القوانين والإتفاقات الموقعة بين «مؤسسة كهرباء لبنان» و«شركة كهرباء زحلة»، توقفت الأخيرة عن تشغيل معاملها الحرارية اعتباراً من شهر أيار١٩٦٩، ولم تقم بعده بأي عملية تطوير للمعامل التابعة لها، مما جعل إمكان الإنتاج لاحقاً معدوماً لسبب

احترام «شركة كهرباء زحلة» لإلتزاماتها مع مؤسسة كهرباء لبنان بفعل منعها من الإنتاج.

في المقابل، وبموجب عقد الإمتياز المستمر قانوناً حتى سنة٢٠١٨ تقوم شركة كهرباء زحلة بالمرحلة الثالثة من الكهرباء أي النقل والتوزيع، فأقامت الإنشاءات والصيانة اللازمة على خطوطها التي بلغت ما يقارب ٢٠مليار ليرة لبنانية بين سنة ١٩٩٦ وسنة ٢٠٠٥ وطورت خدماتها بشكل بات ينافس حتى في الدول المتطورة، وحازت الشركة شهادة إعتراف بنموذجية عملها، (ISO ٩٠٠١:٢٠٠٠)، وفي نفس السياق اعتمدت الشركة أحدث التقنيات، ومنها نظام المسح الجغرافي «GIS» وأدخلت نظام قراءة العدادات من بعده نظام بطاقات الكهرباء المدفوعة سلفاً وأعتمدت نظام تحديد الموقع العالمي «GPS» مما يجعل الـ٥١ألف مشترك ضمن النطاق الجغرافي لشركة زحلة، يعتبرون الأوفر حظاً بسبب الخدمات المميزة التي ينالونها. فهم يدفعون شهرياً فاتورة الكهرباء التي تجبى عن الشهر السابق وليس عن فترة قبل أشهر كما هو حاصل في المناطق الخارجة عن إمتياز كهرباء زحلة الأمر الذي يؤدي إلى تراكم مبالغ الفواتير ويزيد على كاهل المواطن. وتجدر الإشارة أن الشركة تحملت نتيجة العدوان الإسرائيلي الأخير في تموز وآب ٢٠٠٦ ما يزيد على ٦٠٠ مليون ليرة لبنانية وأنها قد أنهت تصليح الأضرار الناتجة فور إنتهاء العدوان.

في سياق آخر تدنت نسبة الخسائر في الطاقة الناجمة عن التعديات على الشبكة والسرقة والهدر التقني من حوالي ٢٥٪ عام٢٠٠٠ إلى ما دون ٥٪ عام٢٠١١. أما جباية الفواتير فارتفعت من ٩٣٪ إلى مايقارب ١٠٠٪.

أما في موضوع إمداد «مؤسسة كهرباء لبنان» الطاقة إلى «شركة كهرباء زحلة»، فتبدو لافتة الأرقام التي تشير إلى تراجع كمية التغذية بالكيلوواط من حوالى ١٩٠مليون كيلوواط عام٢٠٠٣ وإلى أقل من ١٧٥مليوناً عام٢٠١٢ مقابل زيادة على الطلب حوالي ٥٠٪ في نفس الفترة، وذلك مرده إلى التقنين القاسي. فعوض أن تزيد ساعات التغذية سنوياً منذ ١٥سنة إذا بها تقل، ولا من حل لأزمة التقنين التي تتسبب بها عوامل مختلفة في كل مرة، ولكن النتيجة تبقى واحدة: «المواطن اللبناني يدفع فاتورتين للكهرباء، واحدة للمؤسسة والثانية لأصحاب المولدات. ومن المعروف أن المبالغ التي يجبيها أصحاب المولدات، الذين حققوا ثروات طائلة في مختلف المناطق اللبنانية، إنما هي أموال

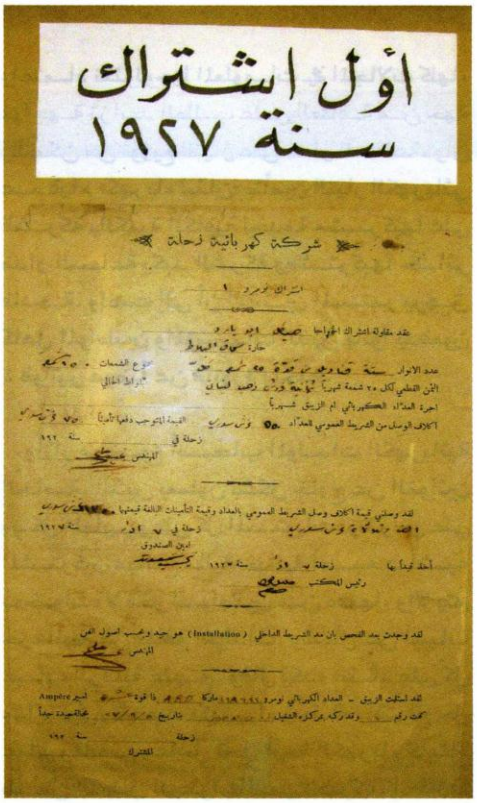

تخسرها الخزينة العامة، لأنها يفترض أن تعود لـ«مؤسسة كهرباء لبنان» فيما لو كانت التغذية دائمة ومن دون تقنين، فإذا بأصحاب المولدات يستفيدون من دون أن يدفعوا الضرائب والرسوم حيال ما يتقاضونه.

والسؤال: «أين أصبح موضوع منتجي الطاقة المستقلين؟» في ظل إستحالة قيام الحكومة بإنتاج معامل حديثة لتوليد الكهرباء بسبب الأزمة المالية والعجز في الخزينة، رغم أن السير بعملية إصلاح القطاع لم يتوقف، إلا أن الإعتماد على القطاع الخاص بات هو الحل الذي لا مفر منه لإصلاح أزمة الكهرباء المزمنة، بإجماع السياسيين؟!!

نجاح تجربة

إن تجربة «شركة كهرباء زحلة» تستحق أن ينظر إليها بجدية كبيرة. تكفي الإشارة إلى أن زحلة تستهلك ١٨٪ من مجمل الطاقة المرسلة إلى البقاع وتجبي المبالغ نفسها تقريباً التي تجبى من بقية المناطق البقاعية. أي أنه وبالأرقام فمقابل استهلاك ١٨٪ من الطاقة المستهلكة في البقاع تسدد «شركة كهرباء زحلة» إلى مؤسسة كهرباء لبنان ما تجبيه الأخيرة» من الـ٨٢٪ الأخرى المستهلكة من الطاقة في بقية المناطق البقاعية. لذا، فإن تقديم عمل نموذجي يمكن أن يرفع المداخيل كما الخدمات بنسب قياسية ويلغي الهدر القائم بفعل العوامل السياسية والادارية.

أن خبراء ومهندسون مختصون في «شركة كهرباء زحلة»، أعدّوا دراسات، فإن إستيراد آلات حديثة لإنشاء معامل متطورة يمكن أن يخفض كلفة الإنتاج بما يناهز ٣٠٪. فإنتاج الكيلواط الواحد في عدد من المعامل الحالية يكلف ٢٨٠ غراماً من الفيول، في حين من الممكن عبر آلات حديثة خفض التكلفة إلى حوالي ٢٠٠ غراماً.

إذ من المعروف أن ٧٥ من إنتاج الكيلواط تكمن في سعر الفيول، كما أنه، وبحسب الخبراء أنفسهم، فإن التوزيع (يتضمن قراءة العدادات والجباية) سيتحسن بنسبة تفوق الـ٣٠٪ أيضاً، مما يجعل التوفير يوازي نسبة الـ٦٠٪ عن الواقع الحالي. وهذا سينعكس حتماً على المواطن الغارق في فاتورتي اليوم.

فالتكلفة التي يدفعها اللبنانيون لإشتراكات المولدات التي تولّد ما مجموعه حوالى ١٠٠٠ ميغاواط، توازي معدل٨٥٠ ليرة للكيلوواط، وهي تكلفة باهظة إضافة إلى ما ينتج من عدم احترام معايير الطاقة المنتجة من المولدات المواصفات المطلوبة من ضرر يطول الأجهزة الكهربائية في المنازل.

نكد يقول المدير العام لكهرباء زحلة أسعد نكد: منذ أعوام طويلة والأمور معلقة ولا قرارات حاسمة بعيداً من المعالجات الجزئية، وعمليات «الترقيع» التي لم تنتج إلاّ المزيد من الأزمات. وبإختصار كلّي فإن مشكلات الكهرباء في لبنان، يمكن تلخيصها بالعجز المتواصل والارتفاع التصاعدي في تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع أسعار النفط عما هو محدّد في تعرفة «الكيلوات كهرباء»، والذي ينتج على أساس سعر البرميل بـ١٧دولاراً، ويغذي هذا الوضع سوءاً حالة معامل الانتاج التي أصبحت قديمة، ولا تلبي فعلياً أكثر من نصف حاجة السوق إلى الطاقة أي نحو «١٤٠٠ميغاواط» من أصل ثلاثة آلاف ميغاواط تحتاجها السوق، مضافاً إليها غياب الجباية المنظمة وإستمرار التعديات على الشبكة، إلى سواها الكثير من المشاكل التفصيلية».

ويضيف «رغم سوداوية الصورة فإن «كهرباء زحلة» تعمل منذ مدة على محاولة حفر جبل المشاكل المستعصية بالإبرة! ولا تتوانى هذه الشركة عن القيام بكل المحاولات في سبيل الحصول على موافقة مكتوبة للسماح بتطبيق القوانين الموجودة، وإعادة الحق إلى إمتياز كهرباء زحلة في الإنتاج، بعد تقاعس مؤسسة

الكهرباء، وعدم قدرتها على تأمين التيار الكهربائي...وسنحصل عليه».

وأوضح أنه «بعد التوصل في تشرين الثاني ٢٠٠٧ إلى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الطاقة، تمهيداً للشروع في الإنتاج، تقدمت الشركة بمشروع متكامل لإنشاء معمل نموذجي لإنتاج الطاقة ضمن نطاق إمتيازها في منطقة زحلة. وقد اجتاز المشروع المرحلة الأولى في وزارة البيئة، حيث وافقت وزارة البيئة، على التقرير المرفوع في طلب الشركة إبداء الرأي بشأن تحديد تقويم الأثر البيئي العائد لمشروع إنشاء وتشغيل محطة توليد الطاقة في زحلة». واليوم بات المشروع في عهدة وزارة الطاقة، فهل يجرؤون على إتخاذ قرار بداية إنقاذ لبنان من هذه الأزمة المزمنة، والتي أصبحت مستفحلة إلى درجة تهدد الإقتصاد اللبناني برمته؟».

وذكر نكد، أن «كهرباء زحلة» التي أنشئت في ١٧ أيلول ١٩٢٣، وكانت تتولى إنتاج الكهرباء وتوزيعها ضمن نطاق إمتيازها في زحلة ومحيطها، ويبلغ عدد مشتركيها اليوم نحو ٥١ ألف مشترك. استمرت في إنتاج الكهرباء حتى العام ١٩٦٩، حين طلبت منها سلطة الوصاية إستبدال إنتاج الطاقة بشرائها بتعرفة محددة من «كهرباء لبنان» التي كان لديها فائض كبير في الإنتاج. وقبلت «كهرباء زحلة» ذلك الأمر ضمن شرطين صريحين ومحددين هما:

- أن تؤمن «كهرباء لبنان» لشركة كهرباء زحلة كامل القدرة اللازمة لإيصال الطاقة الكهربائية إلى نطاق الإمتياز.
- أن تزود «مؤسسة كهرباء لبنان» «شركة كهرباء زحلة» بالطاقة الكهربائية التي تحتاجها على مدى ٢٤ ساعة ومن دون انقطاع.

لكن ظروف الحرب التي عاشها لبنان منعت «كهرباء لبنان» الوفاء بالتزاماتها. وبعد إنتهاء الحرب استمرت «كهرباء لبنان» في سياسة التقنين والتي زادت يوماً بعد يوم ووصلت اليوم لنحو ٢٠ ساعة يومياً.

واليوم، وبعد ١٨ عاماً على انتهاء الحرب، لا تزال «مؤسسة كهرباء لبنان» غير قادرة على تأمين الكهرباء، وهذا ما دفع بـ«شركة كهرباء زحلة»، وبعد طول إنتظار، أن تذكر سلطة الوصاية بحقوقها وحقوق مشتركيها في الحصول على الطاقة. وأشار إلى أن «كهرباء زحلة» ملزمة قانوناً الحفاظ على كادراتها الفنية والإدارية والعمالية من الموظفين، وعلى مواكبة التطور في تحديث منشآتها وآليات الجباية والمراقبة، وإعتماد تكنولوجيا المعلومات في المجالات كلها، لمواجهة تزايد الطلب على الطاقة من جهة وللتمكن من توزيع التيار على مدار الساعة، وأن عدم قيام «كهرباء لبنان» بتأمين التيار الكهربائي للشركة بالكمية الكافية لخدمة مشتركيها على مدار الساعة يكبد الشركة ومشتركيها خسائر فادحة. ولفت إلى أن التقنين المستمر يرهق كاهل المواطنين والمؤسسات الذين باتوا يدفعون ٤ فواتير عوضاً عن فاتورة واحدة.

المولدات

وأثار موضوع أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة، الذين يعملون بشكل خارج عن القوانين وبكل المعايير وعلى كل المستويات، وتفرض على المشتركين مبالغ مالية خيالية أصبحت أشبه بـ«خوات» لا مفر للمواطنين من دفعها، وإلا يتم حرمانهم من طاقة المولدات. وسأل عن أسباب غياب الرقابة عنهم. وقال نكد: «بناء على كل ما سبق، تقدمت «كهرباء زحلة» بإقتراح حل عملي وقانوني وعاجل لحل أزمة الكهرباء كاملة، ضمن النطاق الجغرافي لعمل الشركة، إنطلاقا من اعتراف المعنيين جميعاً، وفي مقدمهم وزير الطاقة، بأن إستجرار الطاقة من دول مجاورة قد يشكل حلاً موقتاً وليس نهائياً لأزمة الكهرباء». وأضاف، اقتراح «كهرباء زحلة» مبني على أن تعود إلى الإنتاج بموجب صلاحياتها القانونية المنصوص عنها في عقد الإمتياز مع الدولة. وهذا الحل عملي وقانوني وعاجل لأزمة الكهرباء في المنطقة الجغرافية التي يغطيها عمل الشركة، وهو حل سهل التحقيق و«لا يكلف خزينة الدولة ليرة واحدة، بل يخفف عنها عبئاً ثقيلاً من الناحية المادية. ويكمن الحل في معاودة «كهرباء زحلة» إنتاج الكهرباء وتوزيعها إستناداً إلى دفتر شروط إمتيازها الحصري، الذي يمنحها هذا الحق. فالشروط التي على أساسها توقفت الشركة عن الإنتاج لم تعد قائمة، والظروف التي أوجدت تلك الشروط لناحية وجود فائض لدى «مؤسسة كهرباء لبنان» زالت كلياً أيضاً، وبالتالي فإن معاودة الإنتاج استناداً إلى دفتر شروط الإمتياز ذي الطابع التعاقدي - التشريعي لا تحتاج إلى تشريع جديد، بل تتطلب تفهماً وتعاوناً من الإدارة، وتحديداً من سلطة الوصاية لأعمال مواد دفتر الشروط المتعلقة خاصة بالإنتاج والتعرفة والحفاظ على التوازن المالي للشركة».

و«شركة كهرباء زحلة»، إذ تأخذ على عاتقها معاودة إنتاج الطاقة الكهربائية وتوزيعها على المشتركين، ستعمل على إنشاء معمل حديث لإنتاج الطاقة الكهربائية، يعتمد أفضل المعايير البيئية ويعمل على الفيول والغاز. وستعمل الشركة على زيادة رأسمالها عبر فتح باب الإكتتاب أمام المواطنين البقاعيين.

كيف أن شركات الإمتياز تمثل ٢٪ من استهلاك لبنان يحملونها عجزاً فاق المليارات؟؟!!

«الحلم الموعود»

يطلق البقاعيون على مشروع الكهرباء «الحلم الموعود» الذي ينتظر من الدولة اللبنانية من يفرج عنه ومن يضعه على جدول الأعمال لا أن يبقى «أسير أدراج الاهمال والحرمان المقصود من جراء اللامبالاة الرسمية في موضوع الترخيص لمعمل إنتاج الطاقة الكهربائية». يعتبر الأهالي أن المشروع يشكل حلاً مثالياً مقابل تخبط قطاع الكهرباء الرسمي بالعديد من الأزمات السياسية والمالية التي تلقي بثقلها وآثارها السلبية على كاهل المواطن البقاعي الذي يئن من التقنين العشوائي في منطقة تصل نسبة الجباية إلى ما يزيد عن ٩٩٪. ومن المفارقة أن الجهة المتمنعة عن الدفع، لتحقيق معدل جباية ١٠٠٪، هي مؤسسة مياه البقاع التابعة لوزارة الطاقة والمياه.

فلو نجحت المساعي وسلك مشروع كهرباء زحلة في إنتاج الكهرباء طريقه السوي في وزارة الطاقة منذ تاريخ تقديمه سنة ٢٠٠٨ كان من المفترض أن ينعم البقاعيّون بعد أشهر قليلة ومعدودة بنعمة الكهرباء، إلا أن «العراقيل والعقبات المتتالية تؤخر انطلاقة هذا المشروع الذي يحظى بإجماع من الفعاليات الدينية والإقتصادية والإجتماعية على اختلاف طوائفها ومذاهبها وانتمآتها السياسية».

وتؤكد المعطيات الإقتصادية أن الإسراع ببت موضوع مشروع كهرباء زحلة والترخيص بإنتاج الطاقة، كفيل بزيادة معدلات النمو الإقتصادي بشكل كبير وادخال موارد مالية إلى خزينة الدولة وخلق المئات من فرص العمل وتنشيط الحركة الإقتصادية في الأسواق البقاعية والمؤسسات السياحية والإقتصادية، علماً أن تقارير مؤسسة كهرباء لبنان أشارت أكثر من مرة إلى الحاجة

القصوى لإنشاء معامل جديدة، تساعد في تغطية العجز في إنتاج الطاقة.

وأمام هذا الواقع تتصاعد في منطقة البقاع الأوسط، الصرخات وحالات التذمر التي تتحول في كثير من الأحيان إلى حركة احتجاجات واعتصامات وقطع طرق رئيسية.

«اللامركزية الكهربائية»

وطالب نكد، بإعتماد مبدأ «اللامركزية الكهربائية»، كشركة كهرباء زحلة لدينا نظامنا الداخلي ودفتر شروط وملتزمون قانون الخصخصة رقم ٤٦٢ الذي يسمح لنا بإنتاج الطاقة وبزيادة التعرفة تماشياً مع الأسعار العالمية».

وأكد بأنه «في حال سمح بإنشاء معمل لإنتاج الكهرباء فعندها ستكون فاتورة الكهرباء للمواطن أقل بحوالي ٣٥ إلى ٤٠٪ مما يدفعه حالياً فضلاً عن توفير في الفاتورة الصحية نسبة للتلوث الذي تسببه المولدات، إلى جانب توفير فرص عمل جديدة لأبناء المنطقة وبمهلة سنة واحدة فقط نستطيع تأمين الكهرباء ٢٤/٢٤».

وطالب بابعاد «مشكلة الكهرباء عن السياسة لأن المواطن يحق له أن ينعم بالكهرباء مثله مثل أي بلد مجاور كـ«سوريا ومصر والأردن وفلسطين رغم العواصف التي تلم بهذه البلدان».

وناشد «الرؤساء الثلاثة، الجمهورية والحكومة ومجلس النواب، بالمساعدة في تنفيذ مشروع معمل إنتاج للكهرباء في زحلة ليكون نموذجاً يحتذى به في كافة المناطق اللبنانية، لأنه مشروع لا يكلف الدولة أي ليرة إنما يوفر الراحة لمواطنيها ويزيل عبئا كبيرا عنها».

وشدد على أنه «مثل أي مواطن يعاني من الحرمان في موضوع الكهرباء وهو يشعر بالأسى والمسؤولية تجاه الـ٥١ألف مشترك ضمن مؤسسته، خصوصاً وأن هناك علاقة ثقة بين المواطن و«كهرباء زحلة» ونسبة الجباية التي تغطيها الشركة تصل الى ١٠٠٪، فأقله تأمين الكهرباء لهم التي لطالما حلموا بها ومن واجباتنا أن نؤمنها لهم كهرباء ٢٤/٢٤».

إن شعارنا «لا للعتمة»، يؤكد أن للشركة حل عملي وقانوني «عاجل» لأزمة الكهرباء في المنطقة الجغرافية التي تغطيها. وقال «إن هذا الحل سهل التحقيق، ولا يكلّف الدولة فلساً واحداً، بل يغذي خزانتها العامة ويخفف العبء الثقيل الذي يرزح تحته المواطنون جراء الوضع الحالي الشاذ».

وإزاء المعاناة الكبيرة المتفاقمة لأزمة الكهرباء التي تكلف الخزينة اللبنانية، ملياري دولار سنويا، «فإن ما يهم المواطن اللبناني بات إنجاح المعادلة الآتية: تأمين التيار الكهربائي ٢٤/٢٤ على مدار السنة، بفاتورة واحدة تُخفّض قيمة مجموع الفاتورتين اللتين يتكبدهما الآن بين فاتورة شركة الكهرباء وفاتورة اشتراك «المولدات»، إضافة إلى التكاليف الأخرى التي تنتج من سوء الطاقة التي تنتجها المولدات الصغيرة، ناهيك عن أن معظم هذه المولدات لا تؤمّن التغذية في حال إنقطاع التيار الكهربائي بين منتصف الليل والسادسة صباحاً، ما ينعكس مباشرة على التدفئة في المنازل التي تعتمد على مكيفات الهواء للتدفئة خلال الليل، أو حتى على طلاب المدارس والجامعات الذين يصلون الليل بالنهار وهم يدرسون تحضيراً لامتحاناتهم. متسائلاً: هل يعقل في القرن الواحد والعشرين أن ثمة طلاباً لا يزالون يدرسون على ضوء الشمعة؟ من دون أن ننسى أن مولدات كثيرة في المناطق تصاب بأعطال نتيجة العمل المكثف بسبب الانقطاع الكبير في التيار الكهربائي. وهذه الأعطال تؤدي إلى تقنين إضافي يلحق بالمواطنين، مع إعتماد أصحاب هذه المولدات على التقنين تخفيفاً للأعطال التي تصيبها ولتكلفة تصليحها بالاضافة إلى الفاتورة الصحية الناجمة عن تلوث البيئة.

تساؤلات..وحلول

وسأل «لماذا يسمح لأي كان بشراء مولّد وتوزيع الطاقة من دون رخصة، ولا يحق لشركة كهرباء خاصة أن تستورد معملاً لإنتاج الطاقة إلا برخصة تحتاج إلى أعجوبة أو عمل سحري

مشروع «كهرباء زحلة» مطلب عام و«حلم البقاعيين» الموعود

في بلد تكاد تخنقه التعقيدات السياسية، فيما المواطن يئن من جراء أزمة الكهرباء؟؟!!».

ولماذا لا يحق لـ«شركة كهرباء زحلة» أن تنشئ معملاً لإنتاج الطاقة في زحلة، فتطلق دورة إقتصادية واسعة بفعل إيجاد أكثر من ١٠٠ فرصة عمل، وبفعل تأمين الجو المناسب لجذب المعامل والمصانع إلى هذه المنطقة المهملة، ما يؤدي إلى إنعاش الحركة الإقتصادية، وإلى تثبيت أهل زحلة والبقاع في قراهم ومدنهم؟. إنه سؤال برسم أكثر من جهة؟؟!!.

فالحل لن يبدأ طبعاً إلاّ بالإعتماد على شركات خاصة للإنتاج، وحري بنا أن ننظر إلى أهلية شركات لبنانية في الموضوع، من دون اللجوء إلى بيع القطاع. ومن الضروري أن تبدأ أية معالجة، كما أشارت الورقة الإصلاحية للحكومة بـ«إنشاء الهيئة الناظمة للكهرباء ووضع مراسيمها التطبيقية»، ليشرف على النقلة النوعية في قطاع الكهرباء خبراء وليس رجال سياسة يهوون المناكفات ويسعون إلى تقاسم ما تبقى من جبنة في وطن على شفير الإفلاس...

مع الزميل احمد موسى